جلالة الملك يوجه خطابا بمناسبة موافقة الشعب على الدستور

الحمد لله   والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبي العزيز :

ها أنذا أخاطبك اليوم من جديد، وكم تحلو لي مخاطبتك ويلذ لي التوجه إليك، لنستخلص معاً ما يجب أن نستخلصه من نتائج الاستفتاء الذي جرى حول الدستور الذي عرضته على أنظارك.

وحتى نتمكن جميعاً من إدراك المقصود وبلوغ المطلوب سأبسط حديثي هذا ما أمكن ليمكن للجميع أن يتفهم ما أقول، وليمكنني عند مغادرة هذه القاعة أن أكون مطمئناً على أنني قد بلغت وفهمت.

يدعي عدد من الناس أن الحياة الدستورية وأن الملكية الدستورية هي وقف على بعض الهيآت أو بعض الأحزاب، بل يذهبون إلى أبعد من هذا، هو كونهم وضعوا شرط التعامل بينهم وبين محمد الخامس طيب الله ثراه وكشرط للدخول في الحكم أن يفضي كل هذا إلى عهد ملكية دستورية.

ولكن الحقيقة والتاريخ مخالف لهذا كله.

فأنت تعلم شعبي العزيز وأنا أعلم أكثر منك، ما كان يتسم به ذلك البطل المغوار وذلك الملك العادل وذلك الأب الحنون من حب للحرية وتمسك بالديمقراطية.

فمنذ سنة 1943 وجلالته ينادي بالاستقلال في خطب العرش التاريخية التي كانت تلقى هنا بالمشور، ويطالب في آن واحد بأن ذلك الاستقلال لا يمكن أن يكون مركزاً ولن يكون له أساس إلا إذا كان مبنياً على الملكية الدستورية.

بل وهناك شهود يمكن أن آتي بهم أمامك إلى التلفزة إذا أردت يشهدون انه في سنة 1944 أو في آخر سنة 1943 حينما كانت الأحزاب السياسية تتمخض، والأفكار تتمخض، حول ما سيقال فيه إنه عريضة الاستقلال جاءوا خفية إلى محمد الخامس طيب الله ثراه وقالوا له : «بماذا نسمي هذه العريضة ؟» فكان جوابه بواسطة شخص أولا، وشخص آخر ثانيا : إذا كنا سنعطيها اسماً فلنسمها «عريضة الاستقلال».

وهذه حقائق يعلمها أولئك الناس الذين يتبجحون ويقولون بأن شعبية الملك لم تعطها سوى هيأة من الهيآت السياسية، ولكن كما قال سعد زغلول : «الوطن غفور رحيم».

فإذن سيكون من الطبيعي بل من المنطقي أن تلميذ محمد الخامس وولي عهده ومن تشرف بحمل لقب أمين سره، ومن حمل شرف مقاسمته سراءه وضراءه في منفاه وفي قصره، كان من الطبيعي إذن من هذا التلميذ أن يفي بعهد والده وهو مقتنع بأن مشاركة الشعب المغربي في تسيير الأمور شيء ضروري.

فلماذا هذا الاقتناع ؟

هل هو حساب كما يقول البعض حتى يمكن لهذا النظام أن يستمر ؟

أم هو ليس سوى لعبة سياسية ؟.

إنه ليس بهذا ولا ذاك، ولكن هو في الحقيقة انصاف للشعب المغربي، انصاف واعتراف بنضجه، لأنني داخلت الشعب المغربي منذ نعومة أظفاري، وكنت أجده دائماً يعرف التمييز بين الخبيث والطيب، عرفته دائماً يعرف متى يقدم على المعركة ومتى يتأخر.

وإنني أعرف أنه في كفاحه كان بكيفية تلقائية يطبق المثل الحكيم : ما لا يدرك كله لا يترك بعضه.

فكان إذن من الطبيعي أن مواطناً مثلي، ومكافحاً مثلي، وكشافاً في الحركة الكشفية مثلي، ومقاوماً من المقاومين مثلي، لابد وأن يشعر بمثل هذه المشاعر، وأن يجعلها دائماً نصب عينيه، وأن يرضي رغبته بإرضاء رغبة الآخرين، لأن الرغبات كانت دائماً مكتسبة.

ولا أدل على هذا من أنه لم تفت على وفاة والدي رحمه الله أكثر من سنة ونصف حتى ناديت تلقائياً، وبدون أن أكون مطلوباً مباشرة ولا بكيفية غير مباشرة، ناديت بأنني سألبي رغبة الشعب والملك المشتركة، ألا وهي إعطاء هذه البلاد نظاماً جديداً لتعايش السلط ولتعايش الأفراد والجماعات، ألا وهو نظام وإطار الملكية الدستورية.

وإذ ذاك وقع اجتهادي وأشركت في اجتهادي بعض من كنت أشركهم وأطلب منهم الرأي وبدأت الحملة الانتخابية على الدستور وصار ما صار من نتائج الاستفتاء.

ولكن كما قلت لكم، بعد التجربة لم يظهر أن الشعب المغربي غير قابل للملكية الدستورية، ولكن ظهر أن الدستور :

أولا — لم يكن مطابقاً للمنطق والفلسفة المغربية من جهة.

وثانياً — كانت توجد فيه ثغرات من شأنها أن تضر بسير المؤسسات الدستورية.

وأعلنت حالة الاستثناء، وصرت كل صباح أطالع معكم الصحف، فأجد فيها «نطالب برفع حالة الاستثناء».

وعندما قررت أن أرفع حالة الاستثناء فكرت في وضع دستور جديد وعرضه على الاستفتاء، ولكن كم خاب أملي وظني في الحقيقة — فيمن يزعمون أنهم أطر وقادة لهذا الشعب لأسباب متعددة :

أولا — لأنهم رفضوه كلا كدستور ولم يناقشوه أبداً، اللهم إلا في بعض الفقرات من صحفهم فيما يخص السلطة التنظيمية أو مسائل مثل هذه.

وثانياً — اندهشت كثيراً لما كتب وما قيل حول هذا الدستور، وحول منبعه، وحول من وضعه.

فمنهم من سماه دستور الأمبريالية، ومنهم من سماه دستور الرجعية، ولا أريد أن أزيد في ذكر الألقاب التي ألحقوها بهذا الدستور.

وهذا كله في الحقيقة لم يدخل لي من هذه الاذن ولا خرج من الأخرى كما يقول المثل العامي، ولكن من ناحية المسؤولية صرت أقول : اللهم الطف بنا، اللهم الطف بنا، اللهم لا تسلط علينا بذنوبنا من لا يخافك ولا يرحمنا، وكان في إمكاني إذ ذاك استناداً على نصوص القانون، وفصول معينة منه أن أتابع القائلين وناشري

القول لكي يحكم عليهم بالسجن للمس بكرامة الدولة، ولكن حتى لا يقال ان الحملة الاستفتائية مرت في جو من الاضطهاد وعدم الحريات فضلت أن أطبق على أولئك الناس ما قاله الشاعر :

وان بليت بشخص لا أخلاق له
فكن كأنك لم تسمع ولم يقل

مؤمناً بأن من هو مصاب بعيب لابد وأن يرجع إليه، وعلى أنه لايزال هناك الوقت لكي تأتي مناسبات سيرجع الذين جعلوا من السب ومن الفضيحة معاشهم اليومي لابد يوماً ما أن يعودوا، وإذ ذاك لن يبقى أي مبرر للتغاضي والتعامي عنهم.

وما هي إذن فلسفة هذا كله ؟.

الفلسفة هي أني سأتوجه إلى الشباب الذين يتراوح أعمارهم ما بين عشرين عاماً وخمس وعشرين سنة وأسألهم كم كان عمركم سنة 1956.

فالصغير فيكم كان عمره لا يتجاوز السادسة لأنه مضى على هذا التاريخ 14 عاماً، والكبير فيكم كان عمره أحد عشر عاماً، ومنذ 14 عاماً كان عمري أنا بين 26 و27 سنة.

لقد عشت حوادث تافيلالت ورأيت ما كان من الممكن أن ينتج عنها، وبعد سنتين أصبح من كان سنهم ست سنوات ثمانية أعوام، ومن كانوا يبلغون إحدى عشرة سنة أصبحوا يبلغون 13 سنة.

وبعد عامين آخرين عشت أحداث الريف سنة 1959 ومازالت هناك مقبرة تضم شهداء من الجيش ومن المدنيين.

وأرغمت أنا هذا العبد الضعيف أمام الله : أرغمت على إعطاء الأمر بإطلاق النار بين الأخوة المغاربة.

وفي نفس السنة عندما كانت أعماركم لم تتجاوز 14 سنة وثماني سنوات كانت اضطرابات مرة أخرى وكان علي أن آخذ سيارتي وأتوجه إلى ناحية بني ملال لأن الوضع كان قد وصل إلى حد من الانحلال كي يقتل عميد الشرطة.

— من قتل ؟

— قتل وكيل الدولة

لقد كانا متعاونين في إطار واحد هو إطار القضاء

— عميد للشرطة تجرأ فقتل من ؟

— وكيل الدولة

وهذا لماذا ؟

لأن الحكم كان إذ ذاك بكيفية مطلقة في يد الأحزاب السياسية.

وليس معنى هذا أنني أرفض للأحزاب السياسية مشاركتها في الحكم، أبداً، فكم يطيب لي ويلذ لي أن أحكم معها وبواسطتها وباستشارتها ومشاورتها، ولكن هي لا تريد هذا، فهي تريد أن تعيش في الغموض.

فالذين يتقولون بأنهم لا يريدون أن ينضموا إلى هذا الدستور، لماذا عاشوا مع محمد الخامس رحمه الله من 1956 إلى 1961 من غير دستور ؟

لقد عاشوا إما جماعة أو منقسمين.

لماذا ؟

لأنه كان هناك إذ ذاك غموض

كان هناك غموض من الناحية الدستورية والتشريعية، كان بيد الملك فقط الظهير الشريف وهو الطابع، ولكن السلطة التنظيمية التي تكون بالمراسيم وما تحت المراسيم من القرارات كانت بيدهم، وبعبارة أوضح كان القلم الذي يوقع على تعيين فلان في منصب، أو اتخاذ أي قرار في إدارة ما أو تنظيم مكتب تنظيماً ما كان بيدهم.

فكلما كانوا يعيشون في الغموض كانوا يفعلون ما يريدون وحدهم، كانوا إذ ذاك راضين، ولكن لما قلنا لهم تعالوا (باسم الله) لنتعامل فالسلطة التنظيمية بيدي، ولكن الدستور يقول بأنني أفوضها وأنا كما تعلمون لست من الناس الذين يعطون بيد ويأخذون بأخرى، فأنا أنتظر من البرلمان المناقشة فلا يمكن أن أكون أنا مناقشاً مادامت السلطة التنظيمية كلها بين يدي بل بالعكس، كلما أعطيت تفويضاً في السلطة التنظيمية للحكومة أمكن لي أن ألعب دور الحكم بين الحكومة وبين البرلمان.

ولكن حتى دور الحكم هذا كانوا هم أيضاً يطالبون به، وهو دور الحكم السلبي، وأنا أقول لا دائماً، وأعتبر أن الحكم له دور، وهو أن تكون له القدرة والسلطة لكي ينحي من الملعب كل لاعب لا يحترم قواعد اللعب.

فلذا أقول للناس الذين هم في سن العشرين والخمس والعشرين ؟ كنتم إذ ذاك صغاراً تتراوح أعماركم بين ست سنوات وإحدى عشرة سنة، ولم تعيشوا تلك الفترة، وكنا سنة 1956 في تافيلالت، وفي الريف سنة 1959 قاب قوسين أو أدنى من المصيبة الكبرى، وذلك لأنه كانت الحرب إذ ذاك لاتزال في الجزائر، وكان من المنتظر أن يغير الجنود الأجانب على التراب المغربي، ولنا حجج على ذلك.

وفي يوم من الأيام ــ وكنت لا أرغب في ذكر ذلك لأنني كنت أنوي كتابته، لكن لا بأس بذكره «وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين» ــ دخلت على محمد الخامس رحمة الله عليه ووجدته جالساً ويبدو عليه نوع من الحمى ورأسه معصب، لأنه كان يشكو من وجع الرأس.

قلت وأنا لم أكن أعلم ما جرى في الصباح :

«الله أسيدي ما احنا على هذا الفال، فكرتنا في أيام الأزمات مع جوان وكيوم».

فقال لي :

كنت أتمنى «أسميت سيدي» أن أسمع الكلام الذي سمعته اليوم من جوان أو كيوم.

فسألته : ما هذا الكلام ؟

فقال لي :

جاء عندي بعض الوزراء وقالوا لي الحالة قبيحة جداً، وإذ ذاك كنا في سنة 1959 حوادث الريف على أبوابها، تتطلب من الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها، ونطلب منك الآن أن تعطينا التفويض.

فأجابهم رحمه الله : هل معنى التفويض أنكم تتصرفون وتقررون وتنهون ثم تخبرونني بما فعلتم ؟

فأجابوه نعم، نتصرف ونقرر ونخبر سيدنا بما وقع، فانتصب واقفاً، ودخل إلى محله.

وقال لي رحمه الله : كنت أود أن أسمع هذا الكلام من جوان وكيوم، وفي منفاي لم أكن أتصور أن أسمعه يوماً ما من أولئك الذين كانوا يدخلون عندي خفية ويتعاملون معي في أيام الكفاح.

ومع الأسف فإن طبيعتنا لم تتبدل، والقادة والأطر يريدون الحكم للحكم، لا كما كتب في مقال منذ خمسة عشر يوماً لا للترفيه ولا للتخطيطات ولا لكذا ولا لكذا ولكن يريدون الحكم للحكم.

لقد تمتعوا بالحكم، وكانوا فيه، وأترك لكم أن تستنتجوا ماذا جاءكم من ذلك الحكم : لوائح تطهير، البيوتات أصبحت خالية، والناس الذين لم يكونوا خونة من قريب ولا من بعيد ولم تكن لديهم ورقة الانخراط لم يعودوا يجدون ما يأكلون ويشربون، بل لقد جاء وقت لكي لا يوضع اسم فلان أو فلان في لائحة التطهير، كان على الانسان أن يشتري بطاقة السماح بأي ثمن، فهناك من باع منازله وهناك من رهن أملاكه، ويوجد من بين الشباب الذين يتابعون دراستهم في الكليات عدد رأوا أقاربهم كيف كانوا وكيف أصبحوا بعد حملة التطهير تلك التي كانت ستخلق من للمغاربة أمة نصفها صالح، ونصفها طالح، والحالة هذه أن في ميدان الضحايا متسعاً للجميع، فالذي لم يضح بالسيف سيضحي بالقلم، ولكن يظهر أن كل ما قلته ربما قد شعرت به شعبي العزيز بكيفية غريزية وتلقائية، ربما لم تتوضح في ذهنك الأسباب والمسببات التي عرضت عليك الآن، ربما لم تحلل هذا التاريخ، ربما لم تعرف دخائل الأمور، ولكن في منطقك كمنطق كلي وجدت جميع العناصر لكي تلبي ندائي كما لبيته، وهو مخاطبة ضميرك يوم 24 يوليوز.

ولقد كتب وقيل الشيء الكثير عن هذا الاستفتاء ليوم 24 يوليوز على أنه مزور إلى غير ذلك وما إلى ذلك.

طيب كم زورنا ؟

لنفرض مائة ألف ؟ مائتي ألف ؟ خمسمائة ألف ؟ كم ستكون النسبة المئوية بعد ذلك ؟ ستكون ما بين 89 — و91 في المائة، اللهم إلا إذا كنا نحن الخمسمائة من الرجعيين زورنا على 15 مليون فهذه مسألة أخرى، ربما كانت عندنا وسائل، ولكن الحقيقة أن من الاستهزاء بالمغاربة أن يعتقد أن 15 مليون ستنقاد إلى 500 رجعي لا هم لهم إلا أن يعيشوا في ظل الاقطاعية ويستمتعوا بالاقطاعية.

وقد لبيت النداء شعبي العزيز أولا بالمشاركة في الاستفتاء، وثانياً بمخاطبة الضمير، وثالثاً بالاعلان عما أفتاك به ضميرك، وقد طبقت شعبي العزيز سواء الذين قالوا نعم أو الذين قالوا لا، طبقتم القاعدة الأساسية التي بني عليها الاسلام.

قال النبي صلى الله عليه وسلم : «الدين النصيحة» فقالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لأئمة المسلمين، فحتى أولئك الذين قالوا «لا» أشكرهم على نصيحتهم، لأن لدي اليقين بأنهم قالوا «لا» ليس تبعاً للتهريج، ولكن تبعاً لضميرهم، وأنا شخصياً تركت المجال للناس لكي يقولوا «لا» فالذين قالوا «لا» مبدئياً معروفون، والذين

قالوا «لا» تبعيا معروفون وأنا أقول شكراً لمن قال «لا» تبعية ولا أقول شكراً على النصيحة لمن قال «لا» مبدئياً لأن نيته كانت سيئة من أول وهلة ومن أول يوم، وكما قال كاتب فرنسي مشهور «فالتاريخ لا يمكن أن يصلحه الانسان كما يصلح الانشاء في الكراس»، ولكن إن دل هذا على شيء فإنه يدل على التجاوب المتين الذي بيني وبينك شعبي العزيز، ذلك التجاوب الذي بيني وبين الشباب، بيني وبين الكهول، بيني وبين الرجال، بيني وبين النساء، وأتوجه مرة أخرى بعبارة الشكر والاعتبار والتقدير، إلى المرأة المغربية التي ساهمت وساهمت بكيفية فعلية وفعالة، في معركة الاستفتاء الدستوري، لأنها لا تبالي بالقيل والقال، ولا بما كتبوه أو لم يكتبوه، بل إنها تعلم أن لها مشكل تربية أبنائها أولا وتسيير بيتها، ولا يمكن أن تقوم بواجبها كاملا إلا إذا قامت به في نظام يضمن لها الاستقرار والاستمرار.

وها أنت شعبي العزيز، ستقبل في هذا الشهر على مرحلتين انتخابيتين، فكلما توجهت إلى ضميرك في الاستفتاء لتقول «نعم» أو «لا» حسب ما يمليه عليك ضميرك، توجهت إلى فراستك فيما يخص الانتخابات المقبلة.

الفراسة، التي قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم : اتقوا فراسة المؤمن فإن فراسة المؤمن لا تخطىء.

فالفراسة تتطلب منكم أن تختاروا أحسن واحد تعتبرونه خير مدافع عنكم وعن مصالحكم المحلية، والوطنية، وبما أننا نحن في مجال الدفاع عن المصالح المحلية والوطنية يمكن لي أن أقول إن من مزايا هذا الدستور ولو كنت لم أقلها من قبل — لأنني لم أرد أن أدخل في المعركة الاستفتائية ولكن الآن يمكن لي أن أقولها — إن من مزايا هذا الدستور أنه يوجد بعض الأشخاص الذين سيكون لهم ثلاثة ممثلين في آن واحد، وفيما يلي تفسير ذلك :

حين جرت عملية الانتخابات البلدية مثلا، أنا عامل، أو فلاح، انتخبت من يدافع عني أو عن قريتي أو عن مدينتي ولكن كفلاح أو كعامل، عندي الحق بأن أنتخب إما في الغرف الفلاحية، أو في النقابات الممثلة في البرلمان، هذا هو المدافع الثاني، وكمواطن لي الحق بأن أشارك في الانتخابات العمومية وأعين واحداً، هذا هو المدافع الثالث.

ضمانة هذا الدستور التي أشركت الجميع في مجلس واحد وليس في مجلسين أن جلنا سيتوفر على ممثلين، ممثل في الجماعات البلدية والقروية والجهوية، وممثل سينتخب في الانتخابات العامة، والذي ينتمي إلى مهنة سيتوفر على الأقل على ثلاثة مدافعين.

فبهذه الكيفية ستتمكن شعبي العزيز من الاطمئنان على مصالحك المدنية التي تهم المدينة، أو القرية أو الجهة وتدافع على مصالحك المهنية، ومصالحك الوطنية.

فعند مناقشة التصميم مثلا ستتمكن من المراقبة من ناحية سير الدولة العام فيما يخص النفقات والمصاريف، وإرضاء الرغبات العامة كبعض القطاعات العمومية كالتعليم، والمسائل الاجتماعية والصحة.

وعندما يطرح مشكل مناقشة الميزانية ستتمكن إذ ذاك من الاطلاع على ميزانية التجهيز وفي ميزانية التسيير كذلك هل أعطي اما للأشغال العمومية، واما في مشاريع الكهرباء، والصناعة أو في مجال السياحة، أن تعطي لاقليمك ما يلزم أن يعطي له.



وستتمكن بكيفية أخرى أن ترى حقوقك كعامل وأجورك كعامل، إما في المناجم أو المعامل أو المصانع، وحالتك كتاجر وفلاح، وحالتك كإنسان يمتهن الصناعة التقليدية، هل هي كذلك مرضية أو لا ؟

ففي ظرف وجيز من الزمن يمكنك أن تربح الوقت وتطلع في آن واحد على الخريطة العامة التي ترشدك في البحث حتى في قريتك بالذات بدون أن يكون هناك تناقض بين حاجياتك الخاصة والمحلية وبين الاختيارات العامة والخطيرة التي يلزم أن تتكفل بها الدولة في الميادين ذات السياسة والمصالح العامة.

لذا شعبي العزيز، الفراسة في اختياراتك الانتخابية شيء ضروري، لابد أن تكون متيقناً أن الشخص الذي سيكون هناك سيدافع عنك فعلا، لا بالتهريج لا بأخذ مقال من الخارج بعد ترجمته ثم تلاوته في البرلمان، لا بجمع احصائيات أكل عليها الدهر وشرب، ومضت عليها خمس سنوات ويعرض عليكم مجموعة من الأرقام كثيراً ما تكون سبباً في تضليل بعض الناس الذين ينساقون وراءها ويعطون الحق لمن يقولها، أو الشخص الذي يترجم مقال ماركوز أو أي أستاذ في جامعة نانتير ويضيف إليه أشياء بالعربية وأشياء أخرى تطبق بالمغرب، ويقال ان هذا نبي الله — فيما يخص التعليم، يجب اختيار الأشخاص الذين عاشوا بينكم إياكم واختيار بعض الأشخاص الذين يشتغلون في الخارج والذين لا يعرفونكم إلا عند حلول الحملة الانتخابية، اختاروا الأشخاص الذين يزورونكم كثيراً والذين يعيشون مشاكلكم والذين يتتبعون مشاكلكم ويحتكون بكم صباح مساء.

اختاروا بكيفية عامة من تعتقدون بكل صراحة وبكل نزاهة وبكل إيمان أنهم سيدافعون عن المصالح العليا للبلاد، وعن المصالح الخاصة لكل واحد منكم، وعلى أن تمر الحملتان الانتخابيتان في جو من الصفاء والاخاء.

فبكل صراحة فإن القذف والسب لا يرفعان من قيمة أي واحد، إنما مراراً في عهد الاستعمار عندما كانت تطغى علينا بعض الصحف اليمينية في فرنسا كنا نقول بأن السب سلاح العاجز، فالسب حقيقة سلاح العاجز، ولم يكن السب مطلقاً مطية لتحقيق الرغبات، ولكن يجب، شعبي العزيز، أن تمر هذه الحملة الانتخابية في جو متلائم ومطابق لمستواك، ولما تتصف به من حسن الأخلاق.

وأخيراً شعبي العزيز أشكرك من صميم الفؤاد ومن أعماق روحي وقلبي، على هذه الثقة الجديدة التي عبرت عنها، على هذا العقد الجديد الذي يربط بيني وبينك ولو كنت في حاجة إلى المزيد من الحماس وإلى المزيد من الايمان بأن التعب في حقك راحة، وبأن المشقة في الدفاع عن حقوقك هي في الحقيقة نزهة وعلى أن الاستماتة في الدفاع عن مصالحك هي الحاجة الوحيدة التي أجد فيها سلوى لكانت هذه الثقة الجديدة التي أوليْتني إياها كافية.

ولكنني أعتبر أن المسألة أخطر من هذا كله، فقولك لي «نعم» بـ 98,70 في المائة، ليس فقط أنك وضعت في الثقة بالنسبة للمستقبل وإنما أقول بأنك منحتني براءة مطلقة، فيما يخص الخمس سنوات الماضية لحالة الاستثناء، وهذا ما يجعلني أقول إن العمل الذي سأواجهه أخطر وأخطر بكثير من أي عمل واجهته في الماضي، فبحول الله وقوته وبمساندتك أيها الشعب العزيز سأكون في مستوى ثقتك الماضية وارتياحك الحاضر، واطمئنانك على المستقبل وعلى أبنائك وذريتك وذويك.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني ويوفقني ويزيدني من السداد والتعقل والرصانة، ويزيدني من قوة



الحمد والشكر على نعمه، ويزيدني محبة فيك، ويزيدك محبة في، حتى يمكننا جميعاً يداً في يد قلباً مع قلب جنباً إلى جنب، أن نسير في طريق «لا أرى لها حداً، وإنما أرى حدها يختلط بالأفق، ذلك الأفق الذي تلتقي فيه الأرض بالسماء، والذي يمثل عظمة مستقبلنا، ونعمة الله علينا».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ألقي بالرباط

29 جمادى الأولى 1390 ــ 1 غشت 1970